وزارة الثقافة
Ministry of Culture

المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في دول العالم الإسلامي
The 13th Conference Of Culture Ministers In The Islamic World

إيسيسكو
ICESCO

المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي

أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

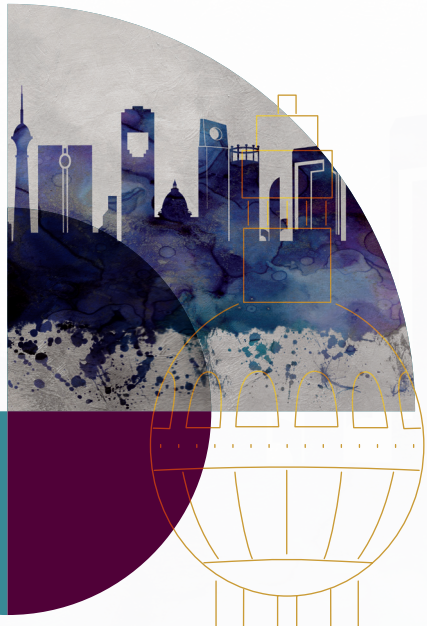

5.2

مشروع إعلان جدة حول أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

جـــدة
المملكة العربية السعودية

13-12 فبرايـــر

2025

المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي

«أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية»

جدة, المملكة العربية السعودية

13-12 فبرايـر 2025

مشروع إعلان جدة حول أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

نحنُ وزراءَ الثقافةِ ورؤساءَ الوفودِ المشاركين في المؤتمرِ الثالثِ عشر لوزراءِ الثَّقافةِ في العالمِ الإسلاميِّ، المنعقدِ بمدينةِ جدةَ في المملكةِ العربيّةِ السعوديةِ، يومَيْ 12 و13 فبراير 2025م؛

اتّساقًا مع متطلّباتِ العصرِ ومستجداتِه المتُسارعةِ، وفي وقتٍ أصبحتْ فيهِ الثقافةُ عنصرًا أساسيًّا في تشكِيلِ المجتمعاتِ وتَنْمِيتِها، وفي تعزيزِ الهُوِّيةِ، وترسيخِ القِيَمِ، وتَحْفِيزِ الابتكارِ، ممّا يَجْعلُها قُوّةً دافعةً للتّنميةِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ، وإذْ تَتَلاقَى الثقافةُ مع التّطوراتِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ، فإنّها تُتِيحُ فُرَصًا جَديدةً للنّموِّ والازدهارِ، في حينِ تَبْرزُ تحدياتٌ كُبرى تَسْتوْجبُ التّكيُّفَ والاستجابةَ بفاعليةٍ على مُستوى الأفرادِ والمجتمعاتِ.

ولِكونِ الثقافةِ ركيزةً أساسيةً في بناءِ المجتمعاتِ وتعزيزِ الهُوِّيةِ الوطنيّةِ، ومحرِّكاً للنّموِّ الاقتصادِي والاجتماعِي، اتّخذَ مؤتمرُنا هذا: «أثرُ الثقافةِ على التّنميةِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ» عنوانًا له، دعمًا للصناعاتِ الإبداعيّةِ وتطويرًا للسّياساتِ الثّقافيةِ، وإبرازًا للدّورِ الحيَويِّ للثّقافةِ في تعزيزِ اقتصادٍ متنوعٍ قائمٍ على المعرفةِ والإبداعِ، بِما يُمكِّنُ من مدِّ جسور التواصل الثقافي بين الشعوب للإسهام في إقرار السلم والأمن في العالم.

وتثمينًا لدور الثقافة في مواجهة العديد من الأزمات التي يعاني منها عالمنا اليوم،

وتقديرًا لأهمية الثقافة في محاربة الفقر وتوفير العيش الكريم للأفراد والمجتمعات،

فإننا نتعهد بالالتزام بما ورد في هذا الإعلان من التوجيهات وبوضع إمكاناتنا ومواردنا المادية والبشرية والفنية لتنفيذ بنوده، آخذين في الحسبان ضرورة التنسيق في ذلك مع الرئاسة الدورية للمؤتمر ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) والجهات الدولية والإقليمية ذات الصلة:

1ـ في باب الحقوق الثقافية والحق في الوصول إلى الثقافة:

- **التعريف** على نطاق أوسع بأصول الحقوق الثقافية، وتيسير الوصول إلى الثقافة من خلال التدريب ودعم الإنتاج العلمي المتميز في مجال الثقافة والفنون والتراث للارتقاء بالواقع الثقافي لمجتمعاتنا.

- **توفير** الوسائل التي تمكن المختصين في الجهات الثقافية من توحيد الجهود المتعلقة بالسياسات الثقافية، والمواءمة بينهم؛ بهدف تمكين الثقافة كركيزة من ركائز التنمية في العالم الإسلامي.

- **بناء** قدرات العاملين في مجالات الفنون والثقافة والتراث، وإيلاء الخصوصيات المحلية اعتبارا يحفظ لها روح تنوعها؛ وتشجيع الدراسات حول الحقوق الثقافية والحق في الوصول إلى الثقافة؛

- **تطوير** برامج ثقافية وفنية ملائمة لجميع فئات المجتمع، وتنظيم المؤتمرات والندوات، ودعم حقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة في العالم الإسلامي.

- **التوعية** بأهمية حماية الحقوق الثقافية وحقوق الأفراد في تنمية مواهبهم، والنهوض بوعيهم تجاه التنوع الثقافي، وتعزيز الأدبيات الدالة على وجودهم وتنميتها وإبراز التعابير المتنوعة المرتبطة بها.

2ـ في باب حماية التراث

- **تكثيف** الجهود المبذولة لحماية التراث في دول العالم الإسلامي، لا سيما في المناطق التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية، والتي قد تُلحق أضراراً جسيمة بالمواقع التراثية في عالمنا الإسلامي، بخاصة المواقع التراثية في دولة فلسطين، نظرًا لما تواجهه من تحديات كبيرة بسبب الاعتداءات المستمرة من قبل الاحتلال والتي تستهدف معالمها الثقافية.

- **نؤكد** أنّ حماية التراث، لا سيما المُدرج منه ضمن قائمة التراث العالمي، تُعدُّ مسؤولية جسيمة تتجاوز الحدود الوطنية، إذ تتحملها الأسرة الدولية بأسرها، فالموروث الثقافي ليس مجرد معالم أو مواقع أثرية فحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من هوية الشعوب وذاكرتها الجمعية، ويعكس مسيرة تطورها عبر العصور، وتحقيقًا لهذا الهدف، جاءت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أُبرمت في هذا الشأن، حيث وقّعت عليها معظم دول العالم وصادقت عليها، التزامًا منها بضرورة صون هذا الإرث الإنساني المشترك. ومن هذا المنطلق، فإن مسؤولية حماية التراث ليست مسألةً اختياريّةً بل هي واجب أخلاقي وضرورة مُلحّة تفرضها القوانين والاتفاقيات الدولية، وذلك لضمان نقل هذا الإرث الثمين للأجيال القادمة دون أن يطاله العبث أو الإهمال.

3ـ في باب مواجهة التغيرات المناخية ودور الثقافة

- **تمكين** الثقافة والمؤسسات الثقافية من الاضطلاع بدور محوريٍّ وحيوي في مواجهة تحديات التغيرات المناخية وصون الثقافة والتراث عبر تخصيص موارد مادية وبشرية لتيسير عقد ورش العمل والندوات وجلسات التدريب التي تبني قدرات الباحثين والممارسين.

- **تنظيم** مؤتمرات سنوية لتقديم نتائج البحوث وتبادل أفضل الممارسات على مستوى دولنا، وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية، ونشر التقارير والأوراق البحثية وتعميم مخرجاتها وتوصياتها ونتائجها، وجعلها في متناول صناع السياسات والمؤسسات الثقافية وعموم المواطنين، وتعزيز الوعي العام بأهمية الثقافة والتراث في مواجهة تحديات المناخ بما يضمن تمتين أواصر التفاهم والتقارب بين الثقافات.

- **إدارة** الممتلكات الثقافية والتراثية ذات القيمة، وحمايتها من الآثار السلبية لتغير المناخ، وضمان استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية، وتعزيز التعاون والشراكة الدوليَّين مع المؤسسات والمنظمات لتبادل الخبرات وتطوير استراتيجيات مشتركة لحماية التراث الثقافي، ودعم المبادرات والمشاريع المحلية الرامية إلى حماية الثقافة والتراث واستدامتهما، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في هذه الجهود، ودعم البحث والتطوير في هذه المجالات.

4 ـ في باب السياسات الثقافية

- **نؤكد** التزامنا بتكريس دور الثقافة في تعزيز السلم الشامل داخل المجتمعات وضمان استدامتها، مع المضيّ قُدمًا في إضافة هدف مستقل ضمن أجندة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2030، استنادًا إلى التزام الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو المنصوص عليه في إعلان مونديا‌كولت 2022، وكذلك إلى إدراج الثقافة في ميثاق المستقبل المعتمد في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 1/A/RES/79) وما أقرّه المؤتمر الثاني عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي المنعقد في الدوحة سبتمبر 2023 بخصوص مقترح الإيسيسكو إضافة الثقافة هدفًا ثامن عشر مستقلا ضمن أهداف التنمية المستدامة؛

- **وفي إطار** الاستعدادات لمؤتمر اليونسكو العالمي حول السياسات الثقافية - مونديا‌كولت 2025، الذي ستستضيفه برشلونة، إسبانيا، من 29 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2025، نؤكد من جديد التزامنا بالمجالات الموضوعية الرئيسة، وبخاصة تعزيز الحقوق الثقافية، وتعزيز الصلة بين الثقافة والتعليم، ودعمها بصفتها أحد محركات التحول الرقمي، وتعزيز اقتصاد الثقافة، وحماية التراث والتنوع الثقافي.

- **وفي هذا السياق نؤكد دعمنا التام لترشيح المملكة العربية السعودية لاستضافة مؤتمر المونديالكولت 2029.**

- **نؤكد** ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وكذلك إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها ومصادرها الأصلية، وفي هذا الصدد نشكر المملكة العربية السعودية على مبادرتها لتشكيل لجنة استشارية للمساعدة على استرداد الممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي، ونؤكد أيضًا الحاجة إلى توظيف الثقافة بشكل فعال لمعالجة التحديات العالمية الملحة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، والأدوار الجديدة للثقافة في تعزيز السلام بين الشعوب.

JOIN US ! انضموا إلينا REJOIGNEZ-NOUS